العرب والعالم: ٢٠١٩-٢٠٢٠

د. وحيد عبد المجيد

بقيَ العالم العربى، والشرق الأوسط عمومًا، الأكثر اضطرابًا، والأقل استقرارًا على المستوى الدولى عام ٢٠١٩، مثلما كان الحال فى أعوام عدة سبقته. واستمرت الحروب بالوكالة بوصفها أبرز تجليات الصراع فى المنطقة. ولكن التطور الأول المهم فى ٢٠١٩ هو ازدياد حدة هذا الصراع فى بعض اللحظات، حتى بلغ ذروة جديدة فى نهاية العام، ومطلع ٢٠٢٠.

وكان تصاعد التوتر بين بعض البلدان العربية وتركيا ثانى أهم تطور حمل ملامح جديدة، وإن لا يُعد جديدًا تمامًا فى ٢٠١٩. وارتبط هذا التصاعد بتنامى أهمية التنقيب عن الغاز فى منطقة شرق البحر المتوسط، وسعى تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها من بوابة التحالف مع حكومة الوفاق الوطنى، التى أعطاها اتفاق الصخيرات ٢٠١٥ مشروعية قانونية دولية، ولكنه لم يوفر لها شرعية، فى الوقت الذى دخل الصراع الداخلى-الإقليمى على ليبيا مرحلة أعلى، عبر إعلان عملية «طوفان الكرامة» فى أبريل ٢٠١٩.

وانتهى العام بظهور نذر فشل تحركات دولية جديدة لعقد مؤتمر من أجل تجديد البحث عن حل سياسى لأزمة ليبيا، فيما ازدادت الأزمة اليمنية تعقيدًا، عبر انفجار صراع «الحليفين-الخصمين»، الذى كان كامنًا بين حكومة عدن والمجلس الجنوبى المؤيد للانفصال عن الشمال، فيما بدا أنه صراع ثان بالوكالة، لكن فى الإطار العربى، بعد أن بقيت حرب الوكالة بين أطراف عربية وإيران فى السنوات السابقة. غير أن هذا التطور لم يغير واقع أن التناقض الرئيسى فى الصراع على اليمن يبقى بين إيران وأطراف عربية فى الأساس.

وإذ راوحت الأزمة السورية فى مكانها خلال العام، الذى كان الجديد الأكثر أهمية فيه هو ازدياد حدة الصراع على محافظة إدلب، المعقل الوحيد الباقى لبعض أطراف المعارضة، وبينها تنظيمات تُصنف بوصفها إرهابية، وتوسع المساحة التى يسيطر عليها نظام الرئيس بشار الأسد وحلفاؤه إلى نحو ٧٠٪، واستمرار تنامى نفوذ موسكو على حساب طهران وأنقرة إلى حد ربما يجيز الحديث عما يمكن أن نسميه «سوريا الروسية»، برغم شروع تركيا فى تنفيذ مشروع ما يُطلق عليه منطقة آمنة أو عازلة على امتداد الحدود شرق نهر الفرات حتى الحدود العراقية. وفضلًا عن إمساك روسيا بزمام الأمور فى سوريا، أصبح حضورها فى منطقة الشرق الأوسط أقوى فى ٢٠١٩، ويُتوقع أن يزداد دورها عام ٢٠٢٠، اعتمادًا على امتلاكها رؤية أكثر وضوحًا وتحديدًا، مقارنة بما لدى الولايات المتحدة، وقدرة على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب، واستعداد لتقديم مبادرات.

وبرغم اختلاف نتائج الاحتجاجات التى اندلعت فى أربعة بلدان عربية عام ٢٠١٩، لم تكن لها ارتدادات إقليمية ملموسة، باستثناء التحركات الشعبية فى العراق، لأنها فتحت بابًا جديدًا للصراع الأمريكى-الإيرانى، الذى كان طبيعيًا أن يتناقض موقفا طرفيه تجاهه، وأسهمت بالتالى فى تصاعده حتى بدا فى نهاية العام أنه أصبح على أعتاب نقلة كبيرة تنطوى على تطور نوعي، وليس كميًا فقط.

ولذا، فمن بين كل التطورات المتفاوتة فى أهميتها، التى حدثت خلال هذا العام، يبدو أن الصراع الأمريكي-الإيرانى سيبقى هو المحدد الرئيسى لمسار التفاعلات فى منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠، بعد أن بلغ فى الأيام الأخيرة فى ٢٠١٩ مستوى أدى إلى ازدياد التوقعات المتعلقة بتسببه فى نشوب حرب إقليمية-دولية، وإثارة السؤال عما إذا كان احتمال هذه الحرب أصبح أكبر من ذى قبل.

والحال، أنه إذا أردنا تحديد القضية التى تُمثل الخط الرئيسى، الذى يربط التفاعلات الصراعية الأكثر خطرًا فى الشرق الأوسط فى العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فهى قضية الصراع الأمريكى-الإيرانى. كانت نذر انفجار هذا الصراع، ونشوب حرب تلوح فى سماء المنطقة، عندما أُسدل الستار على عام ٢٠١٩. ولكن قبل أن تُحجب مشاهد العام تمامًا، كانت هذه النذر قد اقتربت، بعد ثلاثة أيام فقط على انتهائه، عندما نفذت الولايات المتحدة عملية اغتيال الرجل الأقوى، فعليًا، فى إيران، قاسم سليمانى قائد فيلق القدس، فى محيط مطار بغداد فور وصوله إليه. غير أن هذه العملية، والرد الإيرانى المحدود والمحدد بدقة عليها، أظهر أن أحدًا لا يرغب فى نشوب حرب واسعة لا يربح فيها أحد، إلا إذا جاز أن نحسب من يُمنى بالخسارة الأقل رابحاً. ولكن هذا لا يعنى جوابًا نهائيًا بالنفى على السؤال عن احتمال نشوبها.

يبقى شبح هذه الحرب هائمًا فى سماء المنطقة عام ٢٠٢٠، حتى إذا سعت واشنطن وطهران، وحلفاء كل منهما فى المنطقة، إلى تجنبها. فكم من حروب وقعت بدون أن يسعى أى من طرفيها، أو أطرافها، إليها، أو يخطط ويحدد ساعة صفر لإطلاقها.

نعرف فى التاريخ حروبًا غير مرغوب فيها Unwanted Wars اندلعت، وحروبًا حدثت بالصدفة Serendipity Wars بعد أن بلغ التوتر بين طرفيها أو أطرافها مبلغه، وأدى إلى حالة تشبه برميل بارود يمكن إشعاله بواسطة عود ثقاب أُلقى بطريقة غير مقصودة. ويوجد تداخل، بطبيعة الحال، بين هذين النوعين من الحروب. لكن الحروب غير المرغوب فيها نشبت فى معظم الحالات، نتيجة تداعيات أفعال متوالية، استهدف فاعلوها ممارسة ضغوط، أو انتزاع مكاسب، أو تحقيق ردع، ولكنها خرجت عن نطاق السيطرة، فى لحظة معينة، على نحو حال دون مواصلة تجنب نشوبها، ووضع طرفيها أو أطرافها فى قلب النار بدون اتخاذ قرار.

أما حروب الصدفة فتبدأ غالبًا نتيجة قرار تتخذه حكومة دولة، ردًا على حدث يبدو فى ذاته أصغر من أن يقود إلى إعلان الحرب، ولكنه يحدث فى لحظة يبلغ فيها مستوى التوتر ذروته، فيصبح مجرد سبب مباشر تسبقه مقدمات وتراكمات. وتُعد الحرب العالمية الأولى المثال الأكثر وضوحًا لحروب الصدفة فى التاريخ الحديث.

ولكن أهم ما يجمع هذين النوعين من الحروب هو غياب الثقة بين طرف أو أطراف، أزمة ما على نحو يخلق اعتقادًا قويًا فى وجود تهديد كبير وشيك، الأمر الذى يؤدى إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التى قد تخرج عن السيطرة، أو يقود إلى إساءة تفسير موقف أو فعل، والمضى قدمًا فى مزيد من التصعيد، كما حدث فى عملية اغتيال سليمانى، الأمر الذى قد يقود إلى نشوب حرب سيبقى احتمالها قائمًا، ولكنه محدود، عام ٢٠٢٠، لأن كلًا من نظام الحكم الإيرانى والإدارة الأمريكية ليسا مستعدين لها، فضلًا عن عدم رغبتهما فيها.

فقد أصبح ضعف الاقتصاد الإيرانى، نتيجة تشديد العقوبات التى فرضتها واشنطن قيدًا على صانع القرار فى طهران فيما يتعلق باحتمال المبادرة بتصعيد عسكرى من النوع الذى يؤدى إلى نشوب حرب، فى الوقت الذى يزداد انشغال الرئيس الأمريكى بالوضع الداخلى كلما اقترب موعد انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ الرئاسية التى ينتظرها العالم فى مجمله، ويتابعها الجميع تقريبًا فى أرجائه.

ولا تحظى انتخابات أخرى بمثل هذا الاهتمام العالمى، برغم وجود مؤشرات لتراجع وزن الولايات المتحدة، لأنها لا تزال الأكثر قدرة على التأثير عندما تتدخل. لم يحل التغير فى ميزان القوة العالمى، والذى نجد بعض أهم ملامحه فى ثنايا تحليل التفاعلات الدولية فى هذا التقرير، دون بقاء الولايات المتحدة فى صدارة القوى الأكثر تأثيرًا فى هذه التفاعلات. وبانتظار التغيير، الذى يمكن أن يترتب على إكمال خطة "الحزام-الطريق"، فى قدرة الصين على التأثير فى التفاعلات الدولية، تبقى الولايات المتحدة متفوقة، برغم تراجع الأداء المؤسسى، الذى كان أحد أهم عوامل هذا التفوق، ونجاح المؤسسات الصينية فى إثبات كفاءتها.

فضلًا عن هذا التفوق، تحظى انتخابات ٢٠٢٠ الرئاسية فى الولايات المتحدة باهتمام عالمى واسع النطاق هذه المرة، ربما يفوق سابقاتها بسبب كثرة المتضررين من سياسات إدارة الرئيس ترامب، وبالتالى المتطلعين إلى خسارته فيها، اعتقادًا بأن أى رئيس ينتمى إلى الحزب الديمقراطى سيراجع هذه السياسات.

ومن الصين إلى بعض بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، التى تحكمها سلطات ذات توجهات يسارية، تتعلق الأنظار خلال ٢٠٢٠ بانتخابات ٣ نوفمبر. ولكن ما ينبغى تأمله ودرسه، هنا، أن المنطقة العربية–الشرق أوسطية ليست استثناء فى هذا الاهتمام العالمى، برغم تقلص دور الولايات المتحدة فيها، مقارنة بما كان قبل عقد واحد، وتوقع استمرار هذا التناقص فى السنوات المقبلة، نتيجة مراجعة أولويات سياستها الخارجية، منذ فترة إدارة أوباما الأولى بعد الفشل فى العراق، فضلًا عن أفغانستان والرغبة فى التخفف من أعباء الوجود فى المنطقة وحروبها، وفى الاتجاه شرقًا للتركيز على التحدى الاستراتيجى الصينى. كما أن ازدياد موارد النفط والغاز الذاتية يجعل واشنطن أقل اعتمادًا على الخارج فى الطاقة، الأمر الذى يقلل أهمية المنطقة العربية، والشرق أوسطية بالنسبة إليها.

وتأتى إيران فى مقدمة البلدان التى تتطلع إلى أن تأتى انتخابات نوفمبر ٢٠٢٠ برئيس جديد، وكذلك حلفاؤها فى المنطقة، بينما يُعد الفلسطينيون فى صدارة الشعوب التى تأمل فى حدوث هذا التغيير، بخلاف عدة بلدان عربية تراهن حكوماتها على فوز ترامب، وكذلك إسرائيل، الأمر الذى يجعل السؤال عن نتيجة هذه الانتخابات، والآثار التى يمكن أن تترتب عليها، وإلى أى مدى يمكن مراجعة سياسات أمريكية فى منطقتنا، فى حالة فوز مرشح ديمقراطى، فى مقدمة الأسئلة المطروحة عام ٢٠٢٠ فى هذه المنطقة، كما فى العالم.